

عودة الجزائر لدورها ك وسيط.. وتنازل السعودية.. ومرونة ايران.. كلها عوامل تقف خلف اتفاق النفط التاريخي..

وإنقاذ أوبك من الانهيار.. وتحسين تدريجي في الأسعار.. فهل يتم الحفاظ على هذا الانجاز؟ وما هي مخاطر انهياره؟

الاتفاق "التاريخي" الذي توصل إليه وزراء نفط أوبك في اجتماعهم التشاوري في الجزائر يوم الأربعاء الماضي، حقق إيجابيات كبيرة، أولها إنقاذ المنظمة من الانهيار، وثانيها تجاوز الخلاف الإيراني السعودي الذي كان عقبة في استقرار الإنتاج، وبالتالي الأسعار طوال العامين الماضيين، وثالثها عودة الجزائر ك وسيط يحظى باحترام الجميع، بسبب موقفها الحيادي وعلاقتها الطيبة مع معظم الدول الاعضاء. الاختراق الكبير الذي حدث في الجزائر جاء بسبب "تنازل" السعودية عن موقفها المتصلب، والموافقة ليس فقط على تجميد الإنتاج، وإنما خفضه، واستثناء ثلاث دول وهي نيجيريا وليبيريا، إلى جانب ايران من أي تجميد، أو تخفيض بسبب طروفها الخاصة.

الاتفاق نص على تحديد سقف أعلى للإنتاج في حدود 32.4 – 33 مليون برميل يوميا، مما يعني خفض الإنتاج بحدود 750 ألف برميل، من المتوقع أن تتحمل الدول الخليجية الثلاث أي السعودية والإمارات والكويت الحصة الأكبر، إن لم يكن كليا، وهذه الدول الثلاث زادت انتاجها بحوالي 1.75 مليون برميل على مدى العامين الماضيين.

روسيا الدولة التي تحتل المرتبة الأولى في انتاج النفط وتصديره خارج أوبك رحبة بالاتفاق، ولكنها تعارض أي تخفيض لإنتاجها، مثلما قال وزير نفطها الكسندر نوفاك، ولكنها ستتوافق حتما على تجميد الإنتاج مثلكما تعهدت في مؤتمر الدوحة في نيسان (أبريل) الماضي، وهو الاتفاق الذي اجهضته السعودية بسبب إصرارها على التزام ايران بتجميد انتاجها اسوة بالآخرين، وهو ما لم يحدث.

المحللون والخبراء يطالبون بتوكيل الحذر، وعدم الإغراق في التفاؤل رغم ارتفاع أسعار النفط، وملامستها حاجز الخمسين دولار النفسي، ويقولون ان هناك بعض جوانب غامضة في الاتفاق، خاصة حول آلية التطبيق، ومدى امكانية الالتزام بالتجميد وحجم الخصم للإنتاج.

السيد عبد الصمد العوضي، الخبير الكويتي العالمي بقطاع النفط، قال لـ "رأي اليوم" معلقاً على الاتفاق "لا شك أن السعودية قدمت تنازلات كبيرة أنسنة المنظمة (أوبك) بقبولها للمرة الأولى بخفض إنتاجها وليس فقد تجميده، واستعادة بذلك مكانتها داخلها، وتوقع "أن طالب السعودية الإمارات والكويت بتحمل عبء تخفيض الإنتاج معها، وتقاسم الكمية المطلوب تخفيضها وهي 750 ألف برميل".

المملكة العربية السعودية أقدمت على هذا الموقف المرن، في رأي هذه الصحيفة "رأي اليوم"، لأنها ادركت أنها الخاسر الأكبر من تدهور الأسعار في وقت تتضاعف فيه خسائرها المادية، بسبب انخفاض الأسعار مما أدى إلى تراجع احتياطاتها المالية إلى حوالي 450 مليار دولار، بعد أن كانت تقترب من 800 مليار دولار، وارتفاع العجز في موازنتها، وزيادة أعباء الحرب في اليمن، وتصاعد التذمر في أوساط مواطنيها بسبب سياسية التقشف التي بدأت فرضها في محاولة لسد العجز في الميزانية.

وجاء اعتماد النواب والشيوخ الأمريكي لقانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب" ليحدث تحولاً في الموقف السعودي تجاه الحليف الأمريكي من حيث وضع السياسات النفطية التي تراعي مصالح شعبها دون أي اعتبار لموقف أمريكا، مثلما كان عليه الحال طوال السنوات الخمسين الماضية، وحتى قبل تأسيس منظمة أوبك. السعودية بدأت الآن خطوات متسائلة لتحسين صورتها في العالم، وتوظف شركات علاقات عامة في هذا الإطار، ولعل الخطوة الأبرز هي كسب الدول الأعضاء في منظمة أوبك التي تضررت كثيراً من سياستها السابقة الراضة لتجميد الإنتاج كخطوة أولى لرفع الأسعار، مثل فنزويلا والجزائر ونيجيريا وليبيا والعراق، على حد قول السيد العوضي.

اتفاق الجزائر النفطي يشكل "صحوة" سعودية وعقلانية إيرانية، وعودة جزائرية للساحة النفطية، وربما السياسية ك وسيط فاعل مقبول بعد غياب استمر حوالي العقددين.

"رأي اليوم"